Abhat Journal, Volume. 17, Issue. 1, March 2025

Abhat Journal, Faculty of Arts, Sirte University مجلة أبحاث بكلية الآداب جامعة سرت
Source Homepage: http://journal.su.edu.ly/index.php/ABHAT/index
DOI: https://doi.org/ 10.37375/aj.v17i1.3233

حرية الصحافة الليبية في ظل الأزمة السياسية الليبية من وجهة نظر الصحفيين: دراسة ميدانية للقائم بالاتصال

أ. رقية عيسى علي
Roky.essa@su.ede.ly
قسم الإعلام/ كلية الآداب/ جامعة سرت/ ليبيا

الملخّص

تناولت الدراسة حرية الصحافة الليبية في ظل الأزمة السياسية الراهنة كدراسة ميدانية علي صحف ليبية وهي صحيفة برنيق – صحيفة فسانيا – صحيفة الصباح وتمثل مجتمع الدراسة بأن صحيفة برنيق حكومية وصحيفة فسانيا خاصة أما صحيفة الصباح فهي أيضاً حكومية فحين استهدفت الدراسة التعرف على مدى حجم حرية الصحافة في ليبيا لدى القائم بالاتصال، ومدى انعكاس هذه الحرية على الممارسة المهنية للصحفيين الليبيين، وكذلك التعرف على المعوقات والضغوط والقيود التي تواجه الصحفيين وتحد من تطبيق حرية الصحافة، بالإضافة إلى التعرف على وجهات نظر الصحفيين الليبيين حول وضع حرية الصحافة في ليبيا ومواقفهم اتجاه التشريعات الإعلامية.

أما الجانب الميداني فتندرج هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية واستهدفت الباحثة كل القائمين بالاتصال في صحف الدراسة الميدانية، وتم اتباع طريقة المسح الشامل وتم ذلك من خلال توزيع استمارة استبيان عليهم، وتم اختيار العينة من الصحفيين العاملين في الصحف الليبية (برنيق– فسانيا– الصباح) وقد بلغ عدد العينة 40 مبحوثاً وتم تطبيق الدراسة الميدانية خلال الفترة الزمنية الواقعة بين02 –12–2022 م و24–1–2023م،

الكلمات المفتاحية:

حرية، الصحافة الليبية، الأزمة السياسة، الراهنة، الصحفيين.

Freedom of the Libyan Press in the Light of the Libyan Political Crisis from Journalists' Perspective: Field Study

Arqayah Ali
Roky.essa@su.ede.ly
Department of Media/ Faculty of Arts
Sirte University/ Libya

Abstract:

The study dealt with the freedom of the Libyan press in light of the current political crisis as a field study on Libyan newspapers, namely Burniq newspaper - Fasania newspaper - Al-Sabah newspaper and the study community that the newspaper Burniq government and newspaper Fasania private newspaper The newspaper Al-Sabah is also governmental when the study aimed to identify the extent of press freedom in Libya for the communicator, and the extent to which this freedom reflects on the professional practice of Libyan journalists, as well as to identify the obstacles, pressures and restrictions facing journalists and limit the application of Freedom of the press, in addition to identifying the views of Libyan journalists on the state of press freedom in Libya and their attitudes towards media legislation. As for the field aspect, this study falls within the descriptive research, and the researcher targeted all those in charge of communication in the newspapers of the field study, and the comprehensive survey method was followed and this was done through the distribution of a questionnaire form to them, and the sample was selected from journalists working in Libyan newspapers (Burniq - Fasania - Al-Sabah) and the number of the sample reached 40 respondents and the field study was applied during the time period between 02-12-2022 AD and 24-1 ...

Keywords:

Libyan newspaper, Freedom Press, Journalism, libyan crisis.

المقدمة:

تُعدّ حرية الصحافة ضرورة إنسانية لرقي المجتمعات؛ وذلك لدورها في إيصال المعلومات وجمع الحقائق لجميع أفراد المجتمع، ومع تصاعد الأصوات التي تنادي بالصحافة الديمقراطية في العالم يزداد طرح قضايا الحريات والحقوق، ومنها الحق في الممارسة وخصوصًا حرية الصحافة، وذلك على المستوى الدولي والمحلي، وتتعلق هذه القضايا غالباً بحرية الصحافة في الدول التسلطية أو حديثة العهد بالديمقراطية ومن بينها ليبيا.

شهدت ليبيا عقب أحداث (17) فبراير طفرة إعلامية كبيرة، فأحدثت تحولاً جوهرياً على الصعيد الإعلامي عموماً، والصحفي على وجه الخصوص، مما أدى إلى وقف بعض الصحف عن الصدور من جهة، واستمرار صحف تحت مسمى آخر، وإنشاء عدد كبير من الصحف من جهة أخرى، كما حاول البعض إعداد كوادر صحفية تعمل بحرية لإحداث نقلة نوعية في الصحافة الليبية، خاصة فيما يتعلق بتطوير المضمون وطرح القضايا بكل شفافية، وبوجهات نظر متعددة بهدف إرساء دعائم صحافة تواكب التطورات الدولية وفي مجال الاتصال تحديداً، وسد الفراغ الصحفي في البلاد وإتاحة المجال أمام الصحفيين للتعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم في مختلف القضايا المحلية والدولية.

مشكلة البحث:

تزداد أهمية حرية الصحافة في ظل الأزمات والحروب خصوصاً في ظل الواقع الليبي المعاش وما يشهده من تردي في الأوضاع السياسية والأمنية، وحدوث انقسامات سياسية وظهور جماعات مسلحة، وبهذا الانفلات الأمني الذي بات محدقاً يهدد الصحفيين، الأمر الذي يؤثر في توصيل المعلومات وعرض الحقائق كما هي بدون توثيقها وأحياناً عرض حجمها، فقد مُورِس على الصحفيين العديد من الانتهاكات، فتعرّض البعض منهم إلى الاعتقالات التعسفية مما انعكس سلباً على أدائهم المهني وقيد حريتهم كصحفيين، ونظراً لِمَا يشكّله هذا الواقع من عقبات أمام الصحفي أصبح من الضروري تفعيل قوانين تحمي الصحفيين أثناء ممارستهم المهنية متجاوزين جميع العوائق والضغوطات التي تحد من حريتهم وتعيق نشاطهم الصحفي في توصيل الحقيقة، فبعد مرور عشر سنوات على اندلا ع ثورة فبراير 2011 تعيش حرية الصحافة في ليبيا أزمة غير مسبوقة، حيث أصبحت ممارسة الصحافة مغامرة محفوفة بالمخاطر للصحفيين في ظل حكم الجماعات المسلحة، وغياب الأمن والاستقرار السياسي في البلاد، وكل هذا دفع الباحثة إلى التساؤل عن مدى توفر الحرية للصحفيين في ممارسة عملهم الصحفي في ظل الأزمات السياسية الراهنة كما جاءت الحاجة إلى إجراء هذا البحث والذي تبلورت مشكلته في التساؤل الرئيس الآتي: ما تأثير الأزمة السياسية الراهنة على حرية الصحافة الليبية ؟

المفاهيم والمصطلحات الإجرائية: يلجأ الباحثون إلى استخدام عدد من المصطلحات والمفاهيم السائدة في مجتمع العينة بالدراسة، أو المفاهيم المستخدمة في البحث لغرض بيان الهدف المقصود من الاستخدام المذكور، فالدقة في تحديد المضامين تمثّل أحد متطلبات المنهج العلمي، وشروط الدراسة الموضوعية.

وترى الباحثة ضرورة تعريف المصطلحات والمفاهيم التي أُستخدمت في البحث:

– حرية الصحافة الليبية: هي مجموعة الحقوق والصلاحيات الممنوحة للصحفيين الليبيين والتي تمكّنهم من الحصول على المعلومات ونشرها دون تقييد.

– الأزمة السياسية الراهنة: هي التغيرات السياسية والاقتصاد والعسكرية التي تمرّ بها ليبيا في الوقت الحاضر.

– القائم بالاتصال: هو الصحفي الليبي الذي يمارس مهنة الصحافة من جمع ونشر المعلومات والتقارير عن الأحداث الراهنة.

– دراسة ميدانية: هي دراسة على أرض الواقع من أجل التعرّف على حجم الحريات التي يتمتع بها القائم بالاتصال (الصحفيين الليبيين).

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

– جدة وآنية الموضوع بحيث يتزامن مع التغيرات التي تحدث في ليبيا.

– إجراء دراسة ميدانية لمعرفة حجم الحريات الممنوحة للصحفيين الليبيين في ظل الأزمات والحروب، وبالذات في الأوضاع التي تعيشها البلاد من انفلات أمني واعتداءات طالت مجموعة من الصحفيين.

– لأنّ حرية الصحافة من المواضيع التي تتناول فيها العديد من العوامل الاجتماعية الخاصة بكل مجتمع كحرية التعبير وحقوق الإنسان والصفة الدالة على وجود ممارسة ديمقراطية وهذا ما دفع الباحثة إلى الاهتمام بالموضوع، بإضافة إلى إثراء ميدان البحث العلمي بالمواضيع الراهنة والمهمة.

أهداف البحث:

– التعرّف على مدى انعكاس حرية الصحافة على الممارسة المهنية للصحفيين الليبيين.

– الكشف عن معوقات حرية الصحافة الرئيسة.

– رصد الضغوط والقيود التي تواجه الصحفيين وتحد من تطبيق حرية الصحافة في ليبيا.

– التعرّف على وجهة نظر بعض الصحفيين الليبيين حول وضع حرية الصحافة في ليبيا ومواقفهم تجاه التشريعات الإعلامية.

تساؤلات البحث:

تنطلق هذه الدراسة من السؤال الرئيس: ما حجم حرية الصحافة الليبية في ظل الأزمة السياسية الراهنة من وجهة نظر عينة الدراسة؟ وتنبثق من هذا السؤال عدد من التساؤلات كالآتي:

– ما طبيعة الضغوطات التي يتعرّض لها القائم بالاتصال في عمله؟

– ما نوع المعوقات التي تواجه الصحفيين الليبيين أثناء عملهم؟

– ما مدى انعكاس السياسات التحريرية على حرية الصحافة الليبية؟

– ما مدى تأثير الأزمة السياسية الراهنة على حرية الصحافة الليبية؟

– ما مدى سهولة أو صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات والاتصال بصانعي القرار من وجهة نظر القائم بالاتصال في الصحافة الليبية؟

الدراسات السابقة:

من المهم جداً لأي باحث أنْ يَطّلَع على الدراسات التي سبقت دراسته؛ لأنّ اطلاعه على ما سبق يجنبه التكرار ويمكنه من تفادي أخطاء الآخرين، ويسمح له بفهم موضوع دراسته أكثر، واختيار طرق وعناصر منهجية أفضل لدراسته؛ لذلك حاولت الباحثة قدر الإمكان الحصول على دراسات سابقة أو مشابهة لهذه الدراسة محلية وأخرى عربية، واعتمدت في ترتيب الدراسات وتحديد الأولوية على أساس الأحدث إلى الأقدم.

1) دراسة: فاطمة إبراهيم المسماري (2021): "حرية الصحافة في زمن الأزمات: دراسة حالة ليبيا" جامعة بنغازي. سلّطت الضوء على كيفية تعامل وسائل الإعلام مع الأزمات السياسية والأمنية في ليبيا. وتهدف الدراسة إلى تحليل كيفية تعامل وسائل الإعلام الليبية مع الأزمات السياسية والأمنية التي شهدتها ليبيا، مع التركيز على مدى تأثير هذه الأزمات على حرية الصحافة. واعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة، حيث تَمّ تحليل محتوى وسائل الإعلام الليبية خلال فترات الأزمات، مع استخدام أدوات تحليل المضمون والمقابلات مع الصحفيين والإعلاميين. وتكمن أهمية الدراسة في فهم التحديات التي تواجه حرية الصحافة في الدول التي تمر بأزمات سياسية وأمنية، مع تقديم رؤية واقعية لحالة الإعلام الليبي خلال فترة الدراسة.

وأظهرت الدراسة أنّ الأزمات السياسية والأمنية في ليبيا أدت إلى تقييد حرية الصحافة حيث تعرّض الصحفيون لضغوطات كبيرة من الأطراف المتصارعة، فأصبحت وسائل الإعلام أداةً للصراعات السياسية، حيث تَمّ استخدامها لنشر الدعاية وتوجيه الرأي العام، وواجه الصحفيون تحديات كبيرة مثل التهديدات المباشرة، والاعتقالات، وحتى الاغتيالات في بعض الحالات. كما عانت وسائل الإعلام من نقص في الموارد المالية والبشرية مما أثّر على جودة المحتوى المقدّم. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الحماية القانونية للصحفيين في ليبيا، ودعم وسائل الإعلام المستقلة لتكون قادرة على تقديم محتوى موضوعي الحاجة إلى تدريب الصحفيين على تغطية الأزمات بشكل مهني وآمن.

2) دراسة: عادل علي سالم (2020): "دور وسائل الإعلام في تعزيز الوعي السياسي في ليبيا"، المركز الليبي للدراسات الإعلامية.

تهدف الدراسة إلى استكشاف دور وسائل الإعلام الليبية في تعزيز الوعي السياسي لدى المواطنين، وكيفية تأثيرها على تشكيل الرأي العام وزيادة المشاركة السياسية، واعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي، حيث تَمّ استخدام استبيانات لقياس مدى تأثير وسائل الإعلام على الوعي السياسي، بالإضافة إلى تحليل محتوى بعض البرامج الإعلامية السياسية. وتكمن أهمية الدراسة في أنّها تساهم في فهم دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي السياسي في المجتمعات التي تمر بمراحل انتقالية، مثل ليبيا، وتقدّم رؤى حول كيفية تعزيز هذا الدور لتحقيق مشاركة سياسية أوسع.

وأظهرت الدراسة أنّ وسائل الإعلام على الوعي السياسي تلعب دورًا مهمًا في زيادة الوعي السياسي لدى المواطنين الليبيين، خاصةً من خلال البرامج الحوارية والأخبار السياسية نقص التغطية المتوازنة، فعلى الرغم من الدور الإيجابي لوحظ أنّ بعض وسائل الإعلام تقدّم تغطية غير متوازنة، مما يؤدي إلى تشويه الحقائق أو تعزيز الانقسامات السياسية، وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي كان لها تأثير كبير في تعزيز الوعي السياسي، خاصة بين الشباب حيث وفرت منصات للنقاش وتبادل الآراء.

فساهمت في زيادة مشاركة المواطنين في العملية السياسية، مثل الانتخابات والاستفتاءات، من خلال توفير المعلومات اللازمة، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز استقلالية وسائل الإعلام لضمان تقديم محتوى موضوعي ومتوازن، وتطوير برامج إعلامية تعليمية تهدف إلى زيادة الوعي السياسي بشكل أعمق الحاجة إلى تدريب الصحفيين على تغطية القضايا السياسية بشكل مهني وحيادي.

3) دراسة سامية الهنيد (2019): "الإطار القانوني لحرية الصحافة في ليبيا: تحليل نقدي" جامعة الزيتونة.

تهدف الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني المنظم لحرية الصحافة في ليبيا، وتقييم مدى توافقه مع المعايير الدولية لحرية التعبير، بالإضافة إلى تحديد التحديات التي تواجه تطبيق هذه القوانين، واعتمدت الدراسة على منهج تحليلي نقدي، حيث تمّ تحليل القوانين والتشريعات الليبية المتعلقة بحرية الصحافة، مع مقارنتها بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان وحرية التعبير. كما تمّ استخدام مراجعة الأدبيات والمقابلات مع خبراء في مجال الإعلام والقانون. وتكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على التحديات القانونية التي تواجه حرية الصحافة في ليبيا، وتقدم رؤى قيّمة حول كيفية تعزيز الإطار القانوني لضمان حرية التعبير وحماية الصحفيين.

وأظهرت الدراسة أنّ هناك قوانين وتشريعات في ليبيا تقيد حرية الصحافة مثل مواد قانون العقوبات التي تُجرّم بعض أشكال التعبير، وغياب الحماية الكافية فعلى الرغم من وجود بعض النصوص القانونية التي تدعم حرية الصحافة إلّا أنّ التطبيق الفعلي لهذه القوانين يعاني من نقص في الحماية الفعلية للصحفيين. وأنّ الأزمات السياسية والأمنية في ليبيا أدت إلى تفاقم التحديات التي تواجه الصحفيين، بما في ذلك التهديدات والاعتداءات الحاجة إلى إصلاحات قانونية، كما أوضحت الدراسة أنّ هناك حاجة ماسة لإصلاحات تشريعية لضمان توافق القوانين الليبية مع المعايير الدولية لحرية الصحافة التوصيات ضرورة مراجعة القوانين المقيدة لحرية الصحافة وتعديلها لتتوافق مع المعايير الدولية، وتعزيز آليات حماية الصحفيين من التهديدات والاعتداءات الحاجة إلى تدريب القضاة والمحامين على تطبيق القوانين المتعلقة بحرية الصحافة بشكل عادل تعزيز دور المجتمع المدني في الدفاع عن حرية الصحافة وحقوق الصحفيين.

4) دراسة أحمد عبد العزيز بن ناصر (2018): "التحديات الأمنية وتأثيرها على العمل الصحفي في ليبيا" بنغازي.

تهدف الدراسة إلى تحليل التحديات الأمنية التي تواجه الصحفيين في مدينة بنغازي، وكيفية تأثير هذه التحديات على ممارسة العمل الصحفي، مع التركيز على الفترة التي تلت الثورة الليبية.

واعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة، حيث تمّ جمع البيانات من المقابلات المباشرة مع الصحفيين العاملين في بنغازي، بالإضافة إلى تحليل التقارير الإعلامية والوثائق المتعلقة بانتهاكات حرية الصحافة. وتكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على التحديات الأمنية التي تواجه الصحفيين في ليبيا، خاصة في مدينة بنغازي، وتقدم رؤى حول كيفية تحسين ظروف العمل الصحفي في البيئات الخطر.

وأظهرت الدراسة أن التدهور الأمني في بنغازي أدى إلى زيادة المخاطر التي يتعرّض لها الصحفيون، مثل الاختطاف والاعتداءات الجسدية وحتى الاغتيالات، كما أدت هذه التحديات إلى تقييد حرية الصحفيين في تغطية الأحداث، حيث أصبحوا يمارسون الرقابة الذاتية خوفًا من الانتقام نقص الحماية القانونية مما ترك الصحفيين دون حماية كافية تأثير الأزمات السياسية، وساهمت الأزمات السياسية في تعقيد الوضع الأمني، مما أثّر سلبًا على قدرة الصحفيين على العمل بحرية. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الحماية الأمنية للصحفيين بتوفير آليات محددة لدعمهم في مناطق النزاع، وتطوير القوانين التي تحمي الصحفيين وتضمن حرية الصحافة، وكذلك الحاجة إلى تدريب الصحفيين على كيفية العمل في البيئات الخطرة وتغطية الأزمات بأمان تعزيز دور المجتمع الدولي والمنظّمات الحقوقية في دعم الصحفيين الليبيين.

5) دراسة فتحية الخير أرحومة (2016): هدفت هذه الدراسة الى التعرّف على رؤية النظام السياسي لدور الصحافة ووظائفها، وتفهم تشريعاتها والكشف عن الممارسات الصحفية من المحتوى الصحفي الذي يفسّر العلاقة بين توجهات النظام السياسي والممارسة الصحفية في وسائل الإعلام، وغطت تساؤلات الدراسة ثلاث جوانب أولها يتصل بالنظام الصحفي الليبي وأسسه وتشريعاته، وثانيها يتصل بالممارسة الصحفية وثالثها أوضاع الصحفي الليبي ونظم التأصيل والتدريب المتاحة له، والإمكانيات التكنولوجية المتوفرة لإنجاح العملية الاتصالية. وأهم نتائج الدراسة وفق التساؤلات المقترحة واستنادًا إلى ثلاث تنظيمات مارس أعضاؤها العمل الصحفي هي تنظيم الاتحاد الاشتراكي، ثم تنظيم اللجان الثورية، ثم اللجان الشعبية.

واعتمدت الباحثة على ثلاثة مناهج: منهج المسح والمقارن والتاريخي، وطُبِقت الدراسة على مجتمع ينقسم إلى ثلاثة محاور الأول الهيكلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، والثاني النظام الصحفي الليبي وقوانينه، والثالث القائم بالاتصال والممارسات الصحفية ونماذج من الصحف والمجلات الصادرة فترة الدراسة.

6) دراسة ياسين عمر بشير محمد (2015) هدفت هذه الدراسة لدراسة وتحليل موضوع العوامل المؤثرة على حرية التعبير الصحفي في السودان، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للحصول على البيانات والمعلومات عن الظاهرة موضوع البحث والعينة المكونة لمجتمع البحث عينة انتقائية من أساتذة الإعلام والإعلاميين والاستشاريين والقانونيين وتوصّل الباحث إلى النتائج الآتية:

– أغلب المبحوثين يرون أنّ الحريات الصحفية في السودان مقيدة وغير كافية.

– اتضح أنّ بعض المبحوثين يرون أنّ هناك قيودًا لحرية التعبير.

– هناك عدد من المبحوثين يرون مدى التزام السلطات بحرية التغيير الواردة في القانون إلى حد ما أو أنّه التزام قليل.

7) دراسة صلاح الدين عثمان (2008): هدفت هذه الدراسة إلى المقارنة بين ثلاثة قوانين للصحافة صدرت في ليبيا خلال العهد الملكي، وعهد الإدارة البريطانية، والعهد الجمهوري ثم الجماهيري والذي شملهما الباحث تحت مسمى الفترة من 1949 حتى 1972، وهذه القوانين الثلاثة التي شكّلت عينة الدراسة لدى الباحث هي القانون رقم 4 لسنة 1950، والقانون رقم 11 لسنة 1959، والقانون رقم 76 لسنة 1972، حيث استخدم الباحث المنهج التحليلي المقارن للتعرّف على مضامين القوانين الثلاثة محل الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أنّه في عهد المملكة الليبية تمّ إنشاء الإذاعة سنة 1958، وهو الذي ساعد على صدور العديد من الصحف والمجالات في ليبيا وبعضها تعطل بسبب الظروف السياسية والاقتصادية، أو عدم توفر الحماية القانونية، وبعد صدور قانون رقم 11 لسنة 1959، بشأن المطبوعات والنشر الذي يكفل حرية التعبير لكل شخص والذي تمّ تعديله مرتين وإضافة مواد تحظر نشر ما يخص الملك، ووقائع جلسات مجلس الأمة، والوزراء، والمجالس التشريعية، وما يخص القوات المسلحة. وأخيراً تناول الباحث تشريعات الصحافة في مرحلة العهد الجمهوري، ومساعي الثورة الليبية لتحقيق الحرية للشعب، وإعادة بناء الهيكل التشريعي للصحافة في الإعلان الدستوري رقم 019 الصادر في 11 ديسمبر 1969 ومادته الثالثة التي تكفل حرية الرأي في حدود مصلحة الشعب، ومبادئ الاشتراكية والوحدة، وتأسيس صحيفة الثورة كصحيفة تعاونية تدعم توجهات الثورة، ثم إصدار قانون تنظيم الجانب التشريعي للصحافة والمطبوعات رقم 76 لسنة 1972، والذي يجيز حق وحرية التعبير في وسائل العالم في إطار مبادئ المجتمع وقيمه وأهدافه.

8) دراسة إسماعيل مصطفى الفلاح، (2008) تهدف هذه الدراسة إلى استجلاء واقع عمل القائمين بالاتصال في الصحف والمجلات عينة الدراسة، عبر التعرّف على أساليب الممارسة المهنية للقائمين بالاتصال، وتحديد المعوقات التي تؤثر في استقصاء القائمين في الصحف والمجلات لمعلوماتهم الصحفية ومظاهر انعكاسها على أدائهم المهني، واعتمدت الدراسة على منهج المسح وطُبِقت على عينة من الصحف والمجلات الليبية، كما طُبِقت على 152 مبحوثاً من الصحفيين العاملين في إدارات الصحف والمجلات عينة الدراسة وتوصّلت الدراسة للنتائج الآتية:

– إنّ درجات اعتماد القائمين بالاتصال على مصادر المعلومات المختلفة متذبذباً جداً، وإنّه ثَمّة خلل في العلاقة مع مصادر المعلومات وعدم تجاوب المصادر مع الصحفي.

– تأثر غالبية القائمين بالاتصال على المعوقات المرتبطة بالمؤسسة وبيئة العمل السائدة داخل الصحيفة بشكل سلبي في أثناء تأدية عملهم، وكان من تلك المعوقات ندرة فرص التدريب والسفر للخارج في مهمات عمل.

9) دراسة أحلام باي (2006) تهدف هذه الدراسة إلى معرفة المعوقات التي تعترض حرية الصحفي في الجزائر أثناء ممارسته لمهنته خلال استقصاء آراء الصحفيين العاملين في المؤسسات الصحفية بمدينة قسطنطينية، واعتمدت على إجراء الدراسة الوصفية ومنهج المسح ونظراً لمحدودية عدد مفردات مجتمع البحث ففضّلت أنْ يكون المسح شاملاً وبعد الاختبار الميداني لفروض الدراسة تمّ التوصّل إلى جملة من النتائج أهمها:

– أنّ الصحفي في الجزائر يتعرّض أثناء ممارسة لمهنته لمعوقات سياسية قانونية تحد من حريته أهمها ضغوط السلطة الممارسة على الصحافة والمتمثّلة في عدم تقبلها النقد وتصنيفها الخناق على حرية الصحافة من عدة وسائل أهمها التعسف في محاكمة، وسجن الصحفيين، ويضاف إلى ذلك سلبية قانون الإعلام تجاه حرية الصحافة.

– أنّ الصحفي في الجزائر يتعرّض أيضاً لمعوقات اقتصادية وهي الضغط الناتج عن التمويل العمومي والخاص، الضغط الناجم عن الإشهار العمومي وكذلك الخاص، إضافة إلى ضغط الدولة على الصحف عن طريق الديون واحتكار المطابع.

– كما يتعرّض لمعوقات مهنية تتمثّل في صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات ورقابة رئيس التحرير.

– كما يتعرّض إلى معوقات اجتماعية تتمثّل في انتشار الأمية في أوساط الجمهور وخصوصية بعض القضايا الاجتماعية التي تصعب معالجتها بكل حرية.

10) دراسة سهيل شحادة خلف (2005)، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع حرية الرأي والتعبير في الأراضي الفلسطينية منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م إلى 2004 وأثرها على التنمية السياسية في فلسطين، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي واعتمد في جمع البيانات على أداة الاستبانة والمقابلة ومن أهم النتائج التي توصّل إليها الباحث ما يأتي:

– إنّ حرية الصحافة في المناطق الفلسطينية أحسن حالاً من بقية الدول العربية.

– إنّ الفترة التي تغطيها الدراسة لم تكن فترة مثالية بالنسبة للصحافة والإعلام مما انعكس على حرية التعبير والرأي في الأرض الفلسطينية.

– إنّ السنوات الثلاث الأخيرة شهدت هامشًا أوسع في الحريات الصحفية.

– تراجع الانتهاكات بحق الصحافة ووسائل الإعلام وأن السلطة الفلسطينية عملت على توقيع أرضية قانونية لتشريع العمل الإعلامي في ظلها فأصدرت قانون بالمطبوعات والنشر وضمن القانون الأساسي لبنود تتناول حرية الصحافة لكن تلك القوانين احتوت على بعض المواد التي تتعارض مع المعايير الدولية والاتفاقيات الخاصة لحقوق الإنسان وتعارض بين قانون آخر.

11) دراسة مسعود حسين التائب (1999)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرّف على حجم حقوق الممارسة الصحفية المتاحة للصحفيين الليبيين، ورصد الضغوط والصعوبات المحيطة بالممارسة الصحفية ومدى تأثيرها على تلك الممارسة، واعتمد الباحث على منهج المسح، فطُبِقت الدراسة على عينة قوامها خمسون صحفياً من إجمالي الصحفيين العاملين في صحف الدراسة (الفجر الجديد، الزحف الأخضر، الجماهيرية، الشمس) واستخدم أداة الاستبيان في الدراسة وتوصّل الباحث إلى النتائج الآتية:

– هناك قصوراً محدوداً في تقديم التسهيلات التي يحتاجها العمل الصحفي في تغطية الأحداث وصعوبة الوصول لمصادر المعلومات عبر مقابلة المسؤولين والحصول منهم على المعلومات المطلوبة.

– أكد الصحفيين عدم تمتعهم بالحرية الكافية في طرح ومناقشة قضايا المجتمع، بالإضافة إلى أنّهم سبق وأنْ تعرّضوا للمحاكمة والتحقيق بسبب كتاباتهم والتهديد بالإيقاف عن العمل.

– اتضح عدم ثقة الصحفيين بالقيادات الصحفية للصحف التي يعملون بها في حمايتهم في حال حدثت ردود أفعال تجاه ما يكتبون.

التعليق على الدراسات السابقة:

استفادت الباحثة من الدراسات السابقة فيما يأتي:

1) تَمّ التعرّف على المناهج والأدوات والأساليب البحثية المستخدمة في الدراسات السابقة وتوظيفها لخدمة الدراسة الحالية.

2) الاستفادة منها في صياغة المشكلة البحثية بطريقة تناسب عنوان الدراسة.

3) الاستفادة من النتائج والتوصيات التي توصّلت إليها الدراسات السابقة في صياغة المشكلة البحثية وتحديد الأهداف وتفسير النتائج.

4) دعمت الدراسات السابقة زيادة المعرفة العلمية للباحثة فيما يتعلق بالمعلومات المرتبطة بالإطار النظري لهذه الدراسة في مجال حرية الصحافة، كما تَمّ الاستفادة منها في زيادة البيانات والمعلومات المتعلقة بالإطار المنهجي للدراسة.

نوع البحث ومنهجه:

يمثّل المنهج مجموعة من القواعد والإجراءات التي يجب اتباعها من قِبل الباحث للوصول إلى النتائج المستهدفة، كما أنّه يمثّل أداة الباحث لسيطرة على البحث بصفة عامة وضبط إجراءاته طبقًا للإجراءات والقواعد المعيارية المميزة لكل منهج، وتُعدّ هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تقوم بالتعريف عن حرية الصحافة وأهميتها وأهدافها والمعوقات التي تواجهها، وتوصيف ذلك من القائمين بالاتصال في عدد من الصحف الليبية (برنيق –فسانيا– الصباح) وما مدى قدرتها في تقديم المساعدة للتعرّف على حجم الحريات التي تتمتع بها الصحافة في ليبيا ؟

– المنهج المسحي:

اعتمدت الباحثة على أسلوب المسح وهو من أبرز أساليب المنهج الوصفي المستخدم في الدراسات الإعلامية، وأسلوب المسح يهدف إلى تسجيل وتحليل وتفسير حجم حرية الصحافة في الوضع الراهن، بعد جمع البيانات والمعلومات الكافية من مصادرها الأولية، وعلى هذه البيانات بصورة يمكن الاستفادة منها سواء في بناء قاعدة معرفية أو تحقيق فروض الدراسة وتساؤلاتها (عبدالحميد، 2004، ص16). واعتمدت الباحثة عليه بهدف الخروج بمعلومات عن حرية الصحافة في ظل الظروف السياسية الراهنة، ونظرًا لصعوبة الوصول لكل الصحف أو غالبيتها فرأت الباحثة ضرورة تحديد عدد معين من العاملين في الصحف الليبية وهي صحف معينة تشمل المنطقة الشرقية والغربية والجنوبية وهي (برنيق – فسانيا – الصباح).

مجتمع البحث والعينة:

هو المجتمع الأكبر أو مجموع المفردات التي يستهدف الباحث دراستها لتحقيق نتائج الدراسة (عبد الحميد، 2004، ص77) وحددت الباحثة مجتمع البحث حيث تمثّل في الصحفيين الذين يعملون داخل الصحف الليبية التي تصدر داخل ليبيا، واقتصر اختيار العينة على عدد من الصحفيين العاملين في الصحف الليبية التي تقع في غرب البلاد وجنوبها وشرقها فقد رأت الباحثة ضرورة تحديد عدد معين من الصحف وهو أسلوب متبع في الدراسات الإعلامية.

وبما أنّ مجتمع البحث يشمل جميع القائمين بالاتصال في صحف محل الدراسة والبحث اعتمدت الباحثة على طريقة المسح الشامل "كل الصحفيين ومحرري الأخبار" في الصحف؛ وذلك لقلة عددهم في صحف الدراسة، وبلغ عدد المبحوثين (40) عينة من أصل (60) أي بواقع 15 قائمًا لكل صحيفة، وتمّ استبعاد 5؛ وذلك لاعتماد هذه الصحف على كتّاب رأي في إعداد المادة، وعدم تواجدهم بمقر الصحيفة، كذلك نقص الكادر الصحفي الذي كان واضحًا في معظم صحف الدراسة، وانشغال بعضهم وتمنع البعض لعدم تواجدهم بشكل دائم بمقر الصحيفة.

وهذه الصحف هي: صحيفة برنيق (بنغازي)، صحيفة فسانيا (سبها)، صحيفة الصباح (طرابلس).

صحيفة برنيق: هي صحيفة مستقلة تصدر عن مؤسسة برنيق الثقافية، تمّ تأسيسها عام 2011 باسم قورينا ثم تمّ تغيير الاسم إلى برنيق، رئيس التحرير الحالي معتز المجبري منذ عام 2014 بعد أنْ اغتيل رئيس التحرير السابق الصحفي مفتاح بوزيد، وتصدر الصحيفة بشكل أسبوعي صباح يوم الثلاثاء.

صحيفة فسانيا: تصدر من مدينة سبها، تأسست في الثالث والعشرون من شهر نوفمبر عام 2011، وكان مقررًا لها أنْ تكون يومية، لكنها تصدر بشكل أسبوعي عن هيئة دعم وتشجيع الصحافة، رئيس تحريرها سليمة بن زهة.

صحيفة الصباح: صحيفة ليبية شاملة تصدر عن الهيئة العامة لتشجيع للصحافة، وتصدر بشكل يومي ما عدا الجمعة والسبت، رئيس التحرير المسؤول جمال جمعة الزائدي، تأسست الصحيفة شهر مارس 2019، وعلى الرغم من أنّ بدايتها قريبة إلّا أنّه يوجد بها العديد من الصحفيين القدماء الذين مارسوا مهنة الصحافة في العديد من الصحف الليبية.

حدود البحث:

أولًا: الحدود المكانية: تتمثّل في المكان الذي يحتوي على مجتمع الدراسة ويقصد به القائمين بالاتصال في صحف بدراسة ميدانية (صحيفة برنيق ومقرها بنغازي – صحيفة فسانيا ومقرها سبها – صحيفة الصباح ومقرها طرابلس).

ثانيًا: الحدود الزمنية: وهو المدى الزمني الذي استغرقته الدراسة منذ اختيار الموضوع حتى الانتهاء من كتابة الملخص من 2022/3/1 إلى 2023/1/16.

ثالثًا: الحدود البشرية: ويقصد بها الصحفيين العاملين في الصحف الليبية (برنيق – فسانيا – الصباح) لمعرفة آرائهم ووجهات نظرهم حول الحرية الصحفية الممنوحة لهم.

رابعًا: الحدود الموضوعية: تتمثّل في التعرّف على حرية الصحافة في ظل الأزمة السياسية الراهنة من خلال دراسية ميدانية على عينة من الصحفيين الليبيين.

أدوات البحث:

الأداة هي الوسيلة المستخدمة في جمع البيانات، (العزاوي، 2005) حيث اعتمدت الباحثة في إنجاز الدراسة على مجموعة من الأدوات وهي:

- أسلوب الملاحظة المسحية: في جمع المادة الصحفية، وذلك في المرحلة الاستطلاعية للبحث، حيث قامت الباحثة بمسح العاملين بالصحف الليبية محل الدراسة خلال فترة الدراسة،

وذلك بهدف التعرّف على حجم الحريات التي يتمتع بها الصحفيون العاملون بالصحف الليبية.

- الأسلوب المكتبي: ويتمثّل فيما قامت به الباحثة من استعانة بالإصدارات والكتب والرسائل السابقة وتوظيفها بما يخدم الدراسة الحالية.
- أداة الاستبيان: وهي أداة للحصول على البيانات عن الظروف والأساليب القائمة بالفعل، ويعتمد الاستبيان على إعداد مجموعة من الأسئلة ترسل لعدد كبير من أفراد المجتمع وترسل هذه الأسئلة عادة لعينة ممثّلة لجميع فئات المجتمع المراد فحص أداءها. (الشريف، 2007) واستخدمت الباحثة أداة الاستبيان في هذه الدراسة لمعرفة وجهات نظر وآراء الصحفيين عن حجم حرية الصحافة في ليبيا، وكذلك الإجابة عن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة.

اختبار الصدق:

الصدق ويعني مدى صلاحيَّة أداة القياس في قياس ما عُدَّت من أجله، أي مدى قدرتها على أنْ تقيس ما تسعى الدراسة إلى قياسه فعلًا؛ وذلك للتأكّد من صلاحيَّة الاستبانة في تحقيق أهداف الدراسة، وقدراتها على قياس متغيّراتها. (عبد الحميد، 2000) وللتأكّد من صدق الاستبانة قامت الباحثة بعرض الاستبانة على مجموعة من المحكّمين لمراجعتها وإبداء بعض الملاحظات عليها، وبناءً على ذلك تمَّ تعديل بعض الأسئلة، والفقرات حتى وصلت الأداة إلى صورتها النهائيَّة.

النتائج العامة للبحث:

أولاً: عرض النتائج العامة لدراسة القائم بالاتصال في الصحف محل الدراسة:

أ- المتغيرات الشخصية: للتعرّف على الخصائص الشخصية للمبحثين تمّ استخراج جداول التوزيعات التكرارية المئوية وذلك يتضح من عرض الجداول الآتية:

الجدول رقم (1) يبيّن اسم المؤسسة الصحفية التي يعمل بها الصحفيين

اسم المؤسسة	التكرار	النسبة
فسانيا	5	%12.5
برنيق	19	%47.5
الصباح	16	%40
المجموع	40	%100

يتضح من بيانات الجدول رقم (1) أنّ النسبة الأعلى من صحفيين عينة الدراسة هم من صحيفة برنيق بنسبة بلغت (47.5%)، يليها الصحفيون العاملون بصحيفة الصباح بنسبة بلغت 40%، وأخيراً الصحفيون العاملون بصحيفة فسانيا بنسبة بلغت 12.5%، فعلى الرغم من توزيع استمارة الاستبيان إلكترونياً وتعميم مشاركتها على جميع صحف الدراسة إلّا أنّ الردود كانت قليلة بالنسبة لأعداد الصحفيين العاملين بها.

الجدول رقم (2) يبيّن توزيع الصحفيين حسب النوع

الجنس	التكرار	النسبة
الذكور	25	%62.5
الإناث	15	%37.5
المجموع	40	%100

يتضح إجمالاً من بيانات الواردة في الجدول رقم (2) المتعلق بنوع القائم بالاتصال في صحف الدراسة الميدانية تفوق عدد الصحفيين من الذكور حيث بلغ عددهم 25 من إجمالي مفردات عينة الدراسة الميدانية وبنسبة مئوية بلغت (62.5%)، بينما كان عدد الصحفيين من الإناث (15) فقط وبنسبة بلغت (37.5%) من إجمالي مفردات عينة الدراسة الميدانية. ويمكن إرجاع سبب تفوق الذكور على الإناث في الصحف الدراسة إلى طبيعة عمل أقسامها التحريرية التي تقتضي ضرورة التواجد فيها على مدار ال 24 ساعة أحياناً، وكذلك العمل في العطلات الرسمية، فقد تضطر للسفر أو المبيت خارجاً، أو العمل في الليل، وتتعرّض أحياناً إلى السجن أو التهديد أو الاغتيال وهذه العوامل واقعها سلبي على المرأة خصوصًا في مجتمعنا الليبي.

الجدول رقم (3) يبيّن توزيع الصحفيين حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة
من 23 سنة إلى أقل من 28 سنة	12	%30
من 29 سنة إلى أقل من 33 سنة	14	%35
من 34 سنة إلى أقل من 38 سنة	7	%17.5
من 39 سنة إلى أقل من 43 سنة	2	%5
أكثر من 43 سنة	5	%12.5
المجموع	40	%100

يتضح من بيانات الواردة في الجدول رقم (3) المتعلقة بتوزيع الصحفيين حسب أعمارهم أنّ غالبية المبحوثين المتحصلين على النسبة الأعلى الذين تتراوح أعمارهم من 29 سنة إلى أقل من 33 سنة بنسبة بلغت (35%)، ويليها الفئة العمرية من 23 سنة إلى أقل من 28 سنة بنسبة 30%، ويليها الفئة من 34 سنة إلى أقل من 38 سنة بنسبة بلغت (17%)، ثم يليها الفئة العمرية أكثر من 43

سنة بنسبة بلغت (12.5%)، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفئة العمرية من 39 سنة إلى أقل من 43 سنة بنسبة بلغت (5%)، مما يؤكد نقص عامل الخبرة لذا العاملين، وهذا راجع لاعتماد الصحف على توظيف العناصر الشابة لتسيير أمور الصحيفة.

الجدول رقم (4) يبيّن توزيع الصحفيين حسب المهنة

المهنة	التكرار	النسبة
رئيس تحرير	3	%7.5
مراسل	8	%20
مدير تحرير	3	%7.5
محرر	10	%25
مصور صحفي	13	%32.5
مخرج صحفي	3	%7.5
المجموع	40	%100

يتضح من بيانات الواردة في الجدول رقم (4) المتعلقة بتوزيع الصحفيين حسب المهنة أنّ عينة الدراسة اشتملت على 40 صحفياً منهم 3 رؤساء تحرير بنسبة بلغت (7.5%) من إجمالي العينة، و8 مراسلين بنسبة بلغت (20%)، و3 مدراء تحرير بنسبة بلغت (7.5%) و10 محررين بنسبة بلغت (25%)، و13 مصور صحفي بنسبة 32.5%، و3 مخرجين صحفيين بنسبة بلغت (7.5%)، وبما أنّ النسبة الأعلى من عينة الدراسة كانت من المصورين الصحفيين فهذا مؤشر إيجابي لأهمية وجود المصور الصحفي لأنّه في كثير من الأحيان تكون الصورة أبلغ من ألف كلمة.

الجدول رقم (5) يبيّن توزيع الصحفيين حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
من سنة إلى 5 سنوات	23	%57.5
من 6 سنوات إلى 10	11	%27.5
أكثر من 10 سنوات	6	%15
المجموع	40	%100

يتضح من البيانات الواردة الجدول رقم (5) أنّ أكبر نسبة لسنوات الخبرة تركزت في فئة من سنة إلى 5 سنوات، بنسبة بلغت (75.5%) وهي النتيجة تتفق تماما مع نتائج الجدول رقم2 وتعكس انخفاض عنصر الخبرة.

الجدول رقم (6) يبيّن توزيع الصحفيين حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
متوسط	6	%15
بكالوريوس	26	%65
ماجستير	7	%17.5
دكتوراه	1	%2.5
المجموع	40	%100

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (6) المتعلقة بتوزيع الصحفيين لمستوى التعليم أنّ النسبة الأعلى من الصحفيين وفقاً للمستوى العلمي هم من مستوى البكالوريوس بنسبة بلغت (65%)، ويليها مستوى الماجستير بنسبة بلغت (17.5%)، ويليها مستوى المتوسط بنسبة بلغت (15%)، وأخيراً مستوى الدكتوراه بنسبة بلغت (2.5%).

وهذا مؤشر على أنّ صحف الدراسة هي صحف جديدة العهد وتوظف العناصر الصحفية الشابة من الصحفيين الحاصلين على شهادة البكالوريوس وهذا يتفق تمامًا مع نتائج الجدولين السابقين رقم 3،5، وهذا دليل على نقص الخبرة لدى العاملين.

الجدول رقم (7) يبين إجابات الصحفيين عما إذا كانوا أعضاء في نقابة الصحفيين

الفئة	التكرار	النسبة
نعم	8	%20
لا	32	%80
المجموع	40	%100

يتضح من بيانات الجدول رقم (7) أنّ النسبة الأعلى من الصحفيين ليسوا أعضاء في نقابة الصحفيين بنسبة بلغت (80 %)، و (20%) من الصحفيين أعضاء فيها، ويمكن أنْ يرجع السبب في ذلك لعدم إتاحة الفرصة للصحفيين عينة الدراسة بأنْ يكونوا أعضاء في نقابة الصحفيين.

ثانياً: عرض نتائج الخاصة بالدراسة الميدانية أو القائم بالاتصال:

للتعرّف على إجابات أفراد العينة (القائم بالاتصال) على أسئلة الدراسة تمّ استخراج جداول التوزيعات التكرارية، والنسب المئوية لتلك الإجابات.

الجدول رقم (8) يبيّن مدى تقييم الصحفيين لحرية الصحافة في ليبيا

الفئة	التكرار	النسبة
متاحة	7	%17.5
غير متاحة	17	%42.5
متاحة إلى حد ما	16	%40
المجموع	40	%100

يتضح من بيانات الجدول رقم (8) أنّ العينة الأعلى من الصحفيين يرون أنّ حرية الصحافة في ليبيا غير متاحة بنسبة بلغت 42.5%، وآخرون يرون أنّها متاحة إلى حد ما بنسبة بلغت 40%، وأخيراً هناك من يرون أنّها متاحة بنسبة بلغت 17.5%. ويمكن أنْ يرجع السبب في ذلك إلى تعدد الحكومات في ليبيا أي عدم وجود حكومة ديمقراطية واحدة، لتستنتج الباحثة من البيانات الواردة في الجدول رقم

(8) أنّ المبحوثين هم من أقرب الناس للوضع الراهن الذي تمر به ليبيا إعلامياً، فكان تركيزهم على فئة غير متاحة حرية الصحافة في ليبيا.

الجدول رقم (9) يبيّن القيود التي تمارس على المؤسسات التي يعمل بها الصحفيين وتحد من تطبيق حرية الصحافة

الفئة	التكرار	النسبة
الضغوط الإدارية	7	%17.5
قيود تتعلق بمزاولة المهنة ومنع التراخيص	6	%15
الضغوط الاقتصادية	10	%25
الإيقاف عن العمل	2	%5
فرض أجندة على المؤسسة	11	%27.5
الضغوط القانونية	4	%10
المجموع	40	%100

يتضح من البيانات الجدول رقم (9) أنّ النسبة الأعلى من القيود التي تمارس على المؤسسات التي يعمل بها الصحفيين هي فرض أجندة على المؤسسات بنسبة بلغت 27.5%، وربما يرجع السبب إلى أنّ هذه الصحف تخدم شخصيات معينة لها سياسات ممنهجة مؤثرة على عمل المؤسسات الصحفية لذا جاءت النسبة الأعلى من القيود التي تمارس على الصحفيين بشكل خاص، وعلى المؤسسات بشكل عام، ويليها الضغوط الاقتصادية بنسبة ليست بقليلة بلغت (25%) وهذا يؤكد أنّ فرض الأجندة يتبعه الضغط المالي على هذه المؤسسات، ثم يأتي الضغط الإداري وباقي القيود الأخرى جاءت بنسب متقاربة.

الجدول رقم (10) يبيّن الدور الذي تقوم به الحكومات في الحد من حرية التعبير وإبداء الرأي على الأزمة السياسية الراهنة

الفئة	التكرار	النسبة
التدخل وإيقاف المعلومات الصحفية التي تمس الأمن الدولي	8	%20
حجب بعض المواضيع للصحف والمجلات	4	%10
عدم إصدار قانون للصحافة والإعلاميين	9	%22.5
مراقبة مصادر الخبر	2	%5
الملاحقة القانونية	3	%7.5
عدم دعم المؤسسات الصحفية	7	%17.5
تقييد العمل الصحفي	7	%17.5
المجموع	40	%100

يتضح من بيانات الجدول رقم (10) أنّ النسبة الأعلى للدور الذي تقوم به الحكومات في الحد من حرية التعبير وإبداء الرأي على الأزمة السياسية الراهنة هي عدم إصدار قانون للصحافة والإعلاميين بنسبة بلغت 22.5%، ويليها التدخّل وإيقاف المعلومات الصحفية التي تمس الأمن القومي بنسبة بلغت 20%، ثم يليها حجب بعض المواضيع للصحف والمجلات بنسبة بلغت 10%، ثم الملاحقة القانوني بنسبة بلغت 7.5%، ثم عدم دعم المؤسسات الصحفية وتقييد العمل الصحفي بنسبة بلغت 17.5%، وأخيراً مراقبة مصادر الخبر بنسبة بلغت 5%، ويرجع السبب في ذلك للانقسام السياسي الذي تعيشه ليبيا الآن وعدم وضع دستور للبلاد يضم قانون للصحافة والإعلام.

الجدول رقم (11) يبيّن نوع المعوقات التي تواجه حرية الصحافة في ليبيا

الفئة	التكرار	النسبة
معوقات سياسية	7	%17.5
معوقات قانونية وتشريعية	6	%15
معوقات اجتماعية	1	%2.5
معوقات اقتصادية	4	%10
معوقات مهنية	1	%2.5
كل ما سبق ذكره	21	%52.5
المجموع	40	%100

يتضح من بيانات الجدول رقم (11) أنّ النسبة الأعلى من المعوقات التي تواجه حرية الصحافة في ليبيا هي كل ما سبق ذكره بنسبة بلغت 52.5%، ويليها معوقات سياسية بنسبة 17.5%، ثم معوقات قانونية وتشريعية بنسبة بلغت 15%، ثم معوقات اقتصادية بنسبة 10%، وأخيراً معوقات اجتماعية ومعوقات مهنية بنفس النسبة حيث بلغت 2.5%.

وهذا مؤشر سلبي على ما يعكسه الواقع الراهن في ليبيا من تغيرات على تردي الوضع السياسي والقانوني التشريعي والاجتماعي والاقتصادي والمهني للصحفيين عينة الدراسة الميدانية ويرجع السبب لحالة عدم الاستقرار التي تشهدها البلاد، ويتناسب تمامًا مع الوضع السائد في البلاد من عدم الاستقرار وبالتالي يتبعه عدة معوقات.

الجدول رقم (12) يبيّن المعوقات التي تواجه الصحفيين خلال عملهم اليومي

الفئة	التكرار	النسبة
تعذر الوصول لمركز المعلومات	13	%32.5
صعوبة التغطية الصحفية	4	%10
غياب الأمن	23	%57.5
المجموع	40	%100

يتضح من بيانات الجدول رقم (12) أنّ النسبة الأعلى من المعوقات اليومية التي تواجه الصحفيين خلال عملهم اليومي هي غياب الأمن بنسبة بلغت (57.5%)، ويليها تعذر الوصول لمركز المعلومات بنسبة (32.5%)، وأخيراً صعوبة التغطية الصحفية بنسبة

(10%). ويرجع السبب في ذلك إلى انتشار الجماعات المسلحة وعدم وجود استقرار أمني للبلاد.

الجدول رقم (13) يبيّن العبارات الخاصة بحرية الرأي بين العبارات الخاصة بمدى توفر حرية الصحافة بالنسبة للعاملين في المجال الصحفي في ليبيا

ر. م	درجة الموافقة	موافق		محايد		غير موافق		المجموع	
	معايير الحرية الصحفية	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1	تتوفر الحرية في اختيار الموضوعات التي تود الكتابة عنها	14	%35	17	%42.5	9	%22.5	40	100
2	ما تقوم بكتابته يتوافق مع معلوماتك ومعتقداتك الخاصة	21	%52.5	14	%35	5	%12.5	40	%100
3	سبق لك الاطلاع على مواثيق العمل الصحفي	26	%65	6	%15	8	%20	40	%100
4	المشاركة في صنع السياسة الإعلامية للصحيفة التي تعمل فيها	15	%37.5	16	%40	9	%22.5	40	%100
5	السماح بالحضور وتغطية الاجتماعات الرسمية	23	%57.5	12	%30	5	%12.5	40	%100
6	إمكانية مقابلة كبار المسؤولين والحصول على المعلومات المطلوبة في مجال العمل	15	%37.5	15	%37.5	%10	%25	40	%100
7	رفض المسؤولين مقابلتك لعدم إعطائك المعلومات	14	%35	14	%35	12	%30	40	%100
8	إتاحة الصحيفة لك في التعبير عن الموضوعات بشكل شخصي	14	%35	13	%32.5	13	%32.5	40	%100
9	التعرّض لضغوطات وإغراءات مادية ومعنوية خارج نطاق العمل	16	%40	5	%12.5	19	%47.5	40	%100
11	حظر الكتابة في موضوعات معينة	24	%60	9	%22.5	7	%17.5	40	%100
12	تلتزم الحكومات الليبية بمنح الصحفي حرية التعبير وفق لما هو وارد في قانون حريات الصحافة 1973	16	%40	11	%27.5	13	%32.5	40	%100
13	التدخّل من قِبل مسؤولي الصحيفة التي تعمل بها بتعديل ما كتبته	20	%50	8	%20	12	%30	40	%100
14	تتولى نقابة الصحفيين لحمايتك والدفاع عنك إنْ تعرّضت للتهديد	12	%30	11	%57.5	17	%42.5	40	%100
15	مدى انعكاس السياسة التحريرية للحد من الحريات الصحفية	18	%45	17	%42.5	5	%12.5	40	%100
16	انحياز الصحافة التحريرية للحد من الحريات الصحفية	19	%47.5	7	17.5	14	%35	40	%100
17	تدخّل المصالح الشخصية في سياسة التحرير في صنع الخبر	19	%47.5	7	17.5	14	%35	40	%100

تشير بيانات الجدول رقم (13) إلى أنّ أغلب الصحفيين وبشكل محايد لا تتوفر لديهم حرية في اختيار الموضوعات التي تود الكتابة عنها، وأنّ النسبة الأعلى من الصحفيين موافقين أنّ ما تقوم بكتابته من موضوعات يتوافق مع معلوماتك ومعتقداتك الخاصة، كما يبيّن أنّ غالبية الصحفيين لديهم دراية بمواثيق العمل الصحفي. وأنّ أغلب الصحفيين وبشكل محايد لديهم المشاركة في صنع السياسة الإعلامية للصحيفة التي تعمل فيها، وأنّ معظم الصحفيين وبشكل محايد يسمح لهم بالحضور وتغطية الاجتماعات الرسمية.

وتتوافق نسبة الصحفيين المحايدين مع الموافقين بأنّ لديهم إمكانية مقابلة كبار المسؤولين والحصول على المعلومات المطلوبة في مجال العمل بنسبة بلغت 57.5%.

وتتوافق أيضًا نسبة الصحفيين المحايدين مع الموافقين برفض المسؤولين مقابلتك لعدم إعطائك المعلومات بنسبة بلغت 57.5%. وأنّ النسبة الأعلى من الصحفيين موافقين على تمنح لديهم الصحيفة التعبير عن الموضوعات بشكل شخصي، كما أنّ غالبيتهم يتعرضون لضغوطات وإغراءات مادية ومعنوية خارج نطاق العمل، وأنّ معظم الصحفيين يواجههم حظر الكتابة في موضوعات معينة. وأنّ غالبية الصحفيين تلتزم الحكومات الليبية بمنحهم حرية التعبير وفق لما هو وارد في قانون حريات الصحافة الصادر 1973. ويتبيّن أنّ النسبة الأعلى من الصحفيين موافقين بنسبة 50% على عبارة (التدخّل من قِبل مسؤولي الصحيفة التي تعمل بها بتعديل ما كتبته). كما أنّ معظم الصحفيين غير موافقين بنسبة 42.5% على عبارة (تتولى نقابة الصحفيين لحمايتك والدفاع عنك إنْ تعرّضت للتهديد). وأن النسبة

الأعلى من الصحفيين موافقين بنسبة 45% على عبارة (مدى انعكاس السياسة التحريرية للحد من الحريات الصحفية).

ويتضح أنّ النسبة الأعلى من الصحفيين موافقين بنسبة 47.5% على عبارة (انحياز السياسة التحريرية للحد من الحريات الصحفية). وأنّ النسبة الأعلى من الصحفيين موافقين بنسبة 47.5% على عبارة (تدخّل المصالح الشخصية في سياسة التحرير في صنع الخبر).

تشير بيانات الجدول رقم (13) إلى أنّ أغلب الصحفيين وبشكل محايد لا تتوفر لديهم حرية في اختيار الموضوعات التي تود الكتابة عنها، وأنّ النسبة الأعلى من الصحفيين موافقين أنّ ما تقوم بكتابته من موضوعات يتوافق مع معلوماتك ومعتقداتك الخاصة، كما يبيّن أنّ غالبية الصحفيين لديهم دراية بمواثيق العمل الصحفي. وأنّ أغلب الصحفيين وبشكل محايد لديهم المشاركة في صنع السياسة الإعلامية للصحيفة التي تعمل فيها، وأنّ معظم الصحفيين وبشكل محايد يسمح لهم بالحضور وتغطية الاجتماعات الرسمية.

وتتوافق نسبة الصحفيين المحايدين مع الموافقين بأنّ لديهم إمكانية مقابلة كبار المسؤولين والحصول على المعلومات المطلوبة في مجال العمل بنسبة بلغت 57.5%.

وتتوافق أيضًا نسبة الصحفيين المحايدين مع الموافقين برفض المسؤولين مقابلتك لعدم إعطائك المعلومات بنسبة بلغت 57.5%. وأنّ النسبة الأعلى من الصحفيين موافقين على تمنح لديهم الصحيفة التعبير عن الموضوعات بشكل شخصي، كما أنّ غالبيتهم يتعرضون لضغوطات وإغراءات مادية ومعنوية خارج نطاق العمل، وأنّ معظم الصحفيين يواجههم حظر الكتابة في موضوعات معينة. وأنّ غالبية الصحفيين تلتزم الحكومات الليبية بمنحهم حرية التعبير وفق لما هو وارد في قانون حريات الصحافة الصادر 1973. ويتبيّن أنّ النسبة الأعلى من الصحفيين موافقين بنسبة 50% على عبارة (التدخّل من قِبل مسؤولي الصحيفة التي تعمل بها بتعديل ما كتبته). كما أنّ معظم الصحفيين غير موافقين بنسبة 42.5% على عبارة (تتولى نقابة الصحفيين لحمايتك والدفاع عنك إنْ تعرّضت للتهديد). وأن النسبة الأعلى من الصحفيين موافقين بنسبة 45% على عبارة (مدى انعكاس السياسة التحريرية للحد من الحريات الصحفية).

ويتضح أنّ النسبة الأعلى من الصحفيين موافقين بنسبة 47.5% على عبارة (انحياز السياسة التحريرية للحد من الحريات الصحفية). وأنّ النسبة الأعلى من الصحفيين موافقين بنسبة 47.5% على عبارة (تدخّل المصالح الشخصية في سياسة التحرير في صنع الخبر).

قائمة المصادر والمـــراجع:

أولاً: الكتب:

- إبراهيم، مروان عبد المجيد، (2000)، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، ط 1، دار الوراق، عمان، الأردن.
- إبراهيم، محمد مختار، (2005) م، مراحل البحث الاجتماعي وخطواته الإجرائية، ط1، دار الفكر، القاهرة – مصر.
- الدليمي، حميد، إدريس، اللافي، (2008) م، أساسيات البحث المنهجي في الدراسات الإعلامية، ط1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي – ليبيا.
- العزاوي، عبد الرحمن حسين، (2015)، ط1، دار الخليج، عمان– الأردن.
- حسين، سمير محمد، (2010)، دراسات في مناهج البحث العلمي "بحوث الإعلام "، ط 3، دار علم الكتاب، الرياض – السعودية.
- عبد الحميد، محمد، (2004)، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، ط 1، دار عالم الكتاب، القاهرة – مصر
- ـــــــــــــ، (1997)، نظريات واتجاهات التأثير، ط1، دار عالم الكتب، القاهرة – مصر.

ثانياً: الرسائل والعلمية:

- أرحومه، فتحية الخير (2016)، النظام الصحفي الليبي خلال الفترة من 1969حتي عام 2011 دراسة تتبعيه لتأثير المتغيرات السياسية على الممارسة الصحفية، رسالة دكتوراه منشورة (مصر، القاهرة، كلية الإعلام، بقسم الصحافة).
- المسماري، فاطمة إبراهيم (2021)، حرية الصحافة في زمن الأزمات، دراسة حالة، جامعة بنغازي –ليبيا، بحث منشور على شبكة ضياء.
- الفلاح، إسماعيل مصطفي (2008)، العوامل المؤثرة على الأداء المهني للقائم بالاتصال في الصحافة الليبية، دراسة ميدانية مقارنة على القائمين بالاتصال من الصحافة الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، بنغازي، كلية الآداب، قسم الإعلام.
- الهنيد، سامية (2019)، الإطار القانوني لحرية الصحافة في ليبيا، تحليل نقدي، بحث منشور بمجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الزيتونة، ترهونة ليبيا.
- باي، أحلام (2006)، معوقات حرية الصحافة في الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
- بن ناصر، احمد عبد العزيز (2018)، التحديات الأمنية وتأثيرها على العمل الصحفي، جامعة بنغازي – ليبيا.
- بشير، ياسين عمر (2015)، العوامل المؤثرة على حرية التعبير الصحفي في السودان، بحث تكميلي درجة البكالوريوس، جامعة البحر الأحمر، السودان.
- خلف، سهيل شحادة (2005)، حرية الصحافة في عهد السلطة الفلسطينية من عام 1994الي 2004 وأثرها على التنمية السياسية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين.
- سالم، عادل علي (2020)، دور وسائل الإعلام في تعزيز الوعي السياسي في ليبيا، المركز الليبي للدراسات الإعلامية.
- عثمان، صلاح الدين رمضان (2008)، تشريعات الصحافة الليبية: دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة (طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، مدرسة الفنون والإعلام.

ثالثاً: الدوريات والمجلات:

- الشريف، عابدين الدردير، (2007)، التكيف المنهجي لتحليل المضمون، مجلة البحوث الإعلامية، طرابلس، ليبيا، العدد 38-34.
- التائب، مسعود حسين (2008)، حق القائم بالاتصال في الممارسة الصحفية، مجلة البحوث الإعلامية، طرابلس، ليبيا، العدد 44.

رابعاً: – أسماء الأساتذة المحكمين الذين عرضت عليهم الاستبانة:

- د. محمد الفقهي، أستاذ مشارك، كلية الآداب – قسم الإعلام جامعة سرت.
- د. عبد الله أطبيقة، أستاذ مشارك، كلية الآداب، قسم الإعلام، جامعة سرت.
- أ. احمد السني، أستاذ مساعد، كلية الآداب – قسم الإعلام جامعة سرت.
- أ. فرج عياش، أستاذ مساعد، كلية الآداب – قسم الإعلام جامعة سرت.
- أ. عادل العود، محاضر، كلية الآداب – قسم الإعلام جامعة سرت.